مجموعة البركة المصرفية
شركة مساهمة بحرينية (ش.م.ب) عامة

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الرابع عشر)
المنعقد بتاريخ 23 مارس 2015م

عملاً بأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (عامة)، وجه رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل نيابة عن المجلس الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور الاجتماع (الرابع عشر) للجمعية العامة العادية الذي تقرر عقده في المنامة بمملكة البحرين في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاثنين بتاريخ 3 من جمادي الثاني 1436هـ الموافق 23 مارس 2015م في قاعة المحرق، بفندق الدبلومات، المنطقة الدبلوماسية – مملكة البحرين، وقد حضر الإجتماع الأشخاص المبينة أسمائهم في كشف الحضور ممن يمثلون المساهمين بالأصالة أو الوكالة .

ترأس اجتماع الجمعية العامة العادية سعادة الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة، وأفتتح الاجتماع بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ثم رحب بالحضور من المساهمين وبكل من:

مندوب وزارة الصناعة والتجارة : السيد/ علي العلوي – محلل مالي

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مصارف البنوك الإسلامية : السيد/ فهد يتيم – رئيس مراقبة مصارف التجزئة الإسلامية
: السيد/ حسن محمد الكعبي – محلل مالي

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة الأسواق المالية: السيد/ أحمد حميدان

مندوب بورصة البحرين : السيد/ هاشم السادة – إدارة مراقبة التداول وشئون الأعضاء

مندوبي مسجلو الأسهم: شركة فخرو كارفي كمبيوترشير : السيد/ عبد القادر يوسف – مساعد مدير

مندوبي السادة إرنست آند يونغ (المدقق الخارجي): السيد/ عيسى الجودر – الشريك التنفيذي
: السيد/ علي خلف – مدير تنفيذي

ثم أعلن رئيس الجمعية أن مجموع الأسهم الممثلة بالأصالة والوكالة في هذا الاجتماع بلغ 987,858,769 سهماً، وقد أكد هذا الرقم مندوب مسجل الأسهم الذي تولى رصد الأسهم، وذلك من أصل مجموع الأسهم المكتتب بها والبالغة 1,093,868,695 سهم، وبذلك تكون نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصالة والوكالة (90.31%) من مجموع الأسهم،ويكون نصاب الاجتماع قانونياً.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب بحضور الجهات الرقابية، إقترح السيد رئيس الجلسة تعيين الأستاذ/ صـــلاح عثمان أبوزيد مقرراً للاجتماع، ووافق الجميع على ذلك. وبناء عليه، قام مقرر الاجتمـــاع بـــتلاوة جـــدول الأعمال المكون من البنود التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.
2. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.
3. الاستماع إلى تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2014/12/31م والمصادقة عليها.
5. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:
   أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,173,115 دولار أمريكي.
   ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد قدرها 32,816,061 دولار أمريكي بواقع 3 سنت للسهم الواحد تعادل نسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم.
   جـ. ترحيل مبلغ 103,741,971 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.
6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 50 سهم مدفوع (قيمتها 21,877,374 دولار أمريكي تعادل نسبة .2% مـــن رأس المـــال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.
8. الموافقة على صرف مبلغ (1,500,000) مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
9. النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية 2015/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
10. اعتماد توصية مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة التعويضات والمكافآت المنبثقة من توجيهات مصرف البحرين المركزي وتشمل الآتي:
    أ. سياسة التعويضات والمكافآت.
    ب. مشروع اسهم الحافز.
11. الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي:
    أ. الاطلاع على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
    ب. الإطلاع على تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2014. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
12. مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقا للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001.

بعد الإنتهاء من تلاوة جدول الأعمال، طلب رئيس الجلسة من المساهمين اعتماد جدول الأعمال قبل النظـــر في بنوده حيث تمت الموافقة على الجدول بالإجماع.

البند الأول

الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م

في مستهل الجلسة خاطب سعادة نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية السادة المساهمين مرحباً بهم أصالة عن نفسه ونيابة عن سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية وعن السادة أعضاء المجلس. وتلي على مسامعهم تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.

البند الثاني

الاستماع الى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م

استعرض رئيس الجلسة هذا البند وبعد ذلك طلب من رئيس هيئة الرقابة الشرعية تقديم تقرير الهيئة.

حيث تم الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2014/112/31م الذي تلاه د. عبدالستار أبو غده – رئيس الهيئة وقد جاءت خلاصة التقرير معبرة عن رأي الهيئة ومن ضمن ما جاء فيه:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2014م ستة اجتماعات أول هذه الاجتماعات كان بالمركز الرئيسي للمجموعة بمملكة البحرين، واثنان منها ببعض وحدات المجموعة، حيث التقت الهيئة خلالهما بالإدارات المعنية والسادة أعضاء الهيئات الشرعية وكذلك المراقبين والمدققين الشرعيين، وببعض من السادة العملاء، حيث اطمأنت الهيئة على سير العمليات من خلال العرض الذي قدمته الأجهزة الشرعية لتلك الوحدات والتي تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .كما عقدت الهيئة عدداً من الندوات المصغرة التي أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعملاء، والثلاثة الاجتماعات الأخرى كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 2014/12/31م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها مجموعا من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً:

لقد راقبنا وعن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2014م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة .وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه .وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان .كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. أن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبى رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 0.60 سنتاً . وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.

البند الثالث

الاستماع الى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م

تم الاستماع إلى تقرير تدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م من مراقب الحسابات (المدقق الخارجي) الذي تلاه السيد عيسى الجودر مندوب شركة إرنست آند يونغ على السادة المساهمين ومن ضمن ما جاء فيه:

لقد دققنا القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب("البنك") وشركاتها التابعة (" المجموعة ") كما في 31 ديسمبر 2014 ، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ . تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة .ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة . باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي:

في رأينا أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار / حاملي الصكوك غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى:

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي(المجلد 2)، نفيد بأن:

أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي(المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.

البند الرابع

مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2014/12/31م والمصادقة عليها

تحت هذا البند قام رئيس الجلسة بعرض الحسابات الختامية التي تضمنها الكتيب الموزع مسبقاً على المساهمين والذي حوى تفاصيل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31م مما مكن المساهم من الإطلاع قبل الاجتماع على البيانات المالية والإيضاحات الواردة فيه حول القوائم المالية الموحدة، وقدم الرئيس التنفيذي شرحاً موجزاً لأهم المؤشرات المالية.

بعد ذلك طلب رئيس الجلسة من المساهمين الموافقة على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م حيث تمت الموافقة بالإجماع.

القرار:

تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المنتهية في 2014/12/31م.

البند الخامس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

دعا رئيس الجلسة المساهمين للموافقة على التوزيعات المقترحة للأرباح وهي كالآتي:

أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,173,115 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد قدرها 32,816,061 دولار أمريكي بواقع 3 سنت للسهم الواحد تعادل نسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم.
جـ. ترحيل مبلغ 103,741,971 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

وقد أبدى المساهمون بالإجماع الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على النحو التالي:

أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 15,173,115 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد قدرها 32,816,061 دولار أمريكي بواقع 3 سنت للسهم الواحد تعادل نسبة 3% من القيمة الاسمية للسهم.
جـ. ترحيل مبلغ 103,741,971 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

البند السادس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 50 سهم مدفوع (قيمتها 21,877,374 دولار أمريكي تعادل نسبة 2% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية

وقدم رئيس الجلسة البند أعلاه طالباً من السادة المساهمين النظر في توصية مجلس الإدارة الواردة في هذا البند حيث قررت الجمعية العامة للمساهمين اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع سهم واحد عن كل 50 سهماً مدفوعة (قيمتها 21,877,374 دولار أمريكي) بعد الحصول علي الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

البند السابع

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م

طلب رئيس الجلسة من المساهمين ممارسة حقهم بالنظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م.

حيث قام المساهمون بالمصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31م بالإجماع.

البند الثامن

الموافقة على صرف مبلغ 1,500,000 (مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

على إثر الموافقة على البند أعلاه دعا رئيس الجلسة المساهمين إلى النظر في توصية مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مبلغ 1,500,000 (مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

وقد وافق المساهمون على صرف مبلغ مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

البند التاسع

النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية 2015/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

استعرض رئيس الجلسة التوصية المقدمة من مجلس الإدارة في هذا البند بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية 2015/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وطلب من ممثلي شركة إرنست آند يونغ مغادرة القاعة ثم طلب من المساهمين النظر في التوصية.

وقد تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية في 2015/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

البند العاشر

اعتماد توصية مجلس الإدارة بالموافقة على سياسة التعويضات والمكافآت المنبثقة من توجيهات مصرف البحرين المركزي وتشمل الآتي:

أ. سياسة التعويضات والمكافآت.
ب.مشروع اسهم الحافز.

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند وتم عرض ملخص لسياسة المكافآت المتغيرة على الشاشة المثبتة أمام السادة المساهمين كما تم تزويد المساهمين بنسخ ورقية من سياسة الحوافز المتغيرة وخطة أسهم الحافز.

وقد احتوى الملخص على خلفية السياسة والفلسفة والمبادئ الأساسية التي استندت عليها المكافآت ومدى التطبيق وحدود مكافأة مجلس الإدارة وحجم مجمع المكافآت ودفع المكافآت والحوافز بالإضافة إلى أحكام الجزاء والاسترجاع والقانون الواجب التطبيق وطلب سعادة رئيس الجلسة من السادة المساهمين الموافقة على توصية مجلس الإدارة الموضحة في الملخص وفقاً لكتاب الضوابط والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وعليه أصدر السادة المساهمون القرارات الآتية:

- الموافقة على سياسة المكافآت المتغيرة وخطة أسهم الحافز التي تبناها البنك بموافقة مصرف البحرين المركزي.
- تخويل مجلس الإدارة بتصميم وتطبيق السياسات والقوانين المفصلة لتطبيق سياسة المكافآت المتغيرة وخطة أسهم الحافز وإدخال تعديلات عليها من وقت لآخر كما هو مناسب.
- الموافقة على إصدار أسهم أو أدوات مرتبطة بسهم للموظفين كجزء من مكافأتهم المتغيرة.

البند الحادي عشر

الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:

أ. نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

ب. تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2014. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند حيث تم اطلاع السادة المساهمين على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي من خلال ما ورد في التقرير السنوي الموزع على المساهمين قبل الاجتماع بالإضافة إلى عرض مرئي تضمن تلخيصاً لتقرير متطلبات الحوكمة الذي تم تفصيله في التقرير السنوي كما تم في نفس العرض إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس من خلال ما ورد بالتقرير السنوي الذي وزع عليهم قبل الاجتماع عن تفاصيل التقييم وما خلص إليه من نتائج، وتم كذلك إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2014. وبعد الاطلاع على التقارير أعلاه على التوالي اتخذت الجمعية العمومية بشأنها القرارات التالية:

القرارات:

- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2014.

البند الثاني عشر

مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقا للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001

لم تطرأ أي موضوعات عاجلة لمناقشتها تحت هذا البند.

بعد الانتهاء من هذا البند طلب رئيس الجلسة من مقرر الجلسة تلاوة المحضر، وأن يفوض المساهمون رئيس الجلسة ومقررها بالتوقيع على عليه حيث وافق المساهمون على ذلك.

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال أعلن رئيس الجلسة انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية الرابع عشر متمنيا للمجموعة كل تقدم ونجاح، وتوجه بالشكر إلى جميع المساهمين على دعمهم المتواصل وإلى جميع العاملين بالمجموعة على تفانيهم وإخلاصهم مضيفاً أن بهم ومعهم تتواصل المسيرة. وفي الختام قدم الشكر لمملكة البحرين لرعايتها ودعمها المستمر للمؤسسات المصرفية الإسلامية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح ،،،

صلاح عثمان أبو زيد	عبدالله عمار السعودي
مقرر الاجتماع	رئيس الجلسة

تشهد إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة
بإستلامها صورة طبق الأصل من محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
للشركة وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠